



مراكش، في: 15 أكتوبر 2017

**المجلس الجهوي للجامعة الوطنية للتعليم - التوجه الديمقراطي FNE لجهة مراكش آسفي، يعقد دورته الثانية وفاءً لروح الفقيدين عبد الرزاق هيضراني والحسين أزهراوي تحت شعار:
نضال مستمر، دفاعاً عن المدرسة العمومية وحماية لمكتسبات حقوق الشغيلة التعليمية**

انعقد بمقر الجامعة الوطنية للتعليم FNE بمراكش يوم الأحد 15 أكتوبر 2017 المجلس الجهوي في دورته الثانية بحضور أعضاء وعضوات الفروع الإقليمية ومنسي مختلف الفئات التابعة للجامعة وأعضاء اللجان الثانوية، تحت إشراف الكاتب العام الوطني عبد الرزاق الادريسي، وعضو المكتب الوطني مينة بنلشهب. وبعد التقرير الذي تقدم به الكاتب الجهوي باسم المكتب الجهوي ومداخلات عضوات وأعضاء المجلس الجهوي في جو ديمقراطي حماسي، تميز بتقدير جسامه المسؤولية ودقة المرحلة، فإن المجلس الجهوي يسجل ما يلي:

1- استمرار الدولة في تبني السياسات الطبقية، غير مبالية بانعكاساتها السلبية والكارثية على أوضاع الطبقة العاملة وعموم المأجورين وبافي شرائح الشعب الكادحة.

2- تدهور أوضاع المدرسة العمومية وتعدد مظاهر الهجوم الممنهج عليها، بل إغلاق البعض منها، واستمرار الانتظاظ وتفاقم الخصاخص في الأطر التربوية والإدارية وتجاهل حاجات القطاع إلى المزيد من حجرات الدرس والوسائل الديداكتيكية والتجهيزات الضرورية، بالموازاة مع سعي الإدارة وطنياً وجهوياً وإقليمياً إلى تحويل تبعات فشلها الذريع لشغيلة القطاع وإقال كاهلها بالعديد من الإجراءات التعسفية والانفرادية الخطيرة وضرب الحريات الفcale و التراجع عن المكتسبات والتصل من الاتفاقيات...

3- تنامي أجواء السخط والاستياء في صفوف الشغيلة التعليمية نتيجة تبيير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكون لقضايا وشؤون القطاع والمنتسبين إليه وخصوصاً الحركات الانتقالية في ضرب تم لمبدأ تكافؤ الفرص والإصرار على إلحاق الريف والظل بالعديد من المتضررات والمتأذين.

4- على مستوى التببير المالي لأكاديمية الجهة، وبالإضافة إلى التأخر في إنجاز عدة مشاريع من مؤسسات تعليمية وتجهيزات...، فإن ميزانية التسخير تتعرض بدورها لاستنزاف كبير، وخصوصاً التمويل عن التنقل وميزانية الامتحانات... زيادة على المزايا والانتقائية في لوائح المستقدبين مما يصطاح عليه بنظام الحوافز والتفاوتس الصارخ في المبالغ المصرفية، بعيداً عن معايير إنجاز المهام، في تكريس واضح للزبونية والمحسوبيّة على حساب المال العام.

إن المجلس الجهوي للجامعة الوطنية للتعليم، وهو يستحضر السياسات العام الذي يأتي فيه الدخول المدرسي وبناء على ما سبق فإنه:

(1) يحمل الدولة مسؤولية فشل السياسة التعليمية الرسمية وكل المخططات المسممة إصلاحاً، واستمرار التدهور الحاد في البنيات الأساسية للمدرسة العمومية بالإضافة إلى الضم والانتظاظ والغاء التقويم للمواد العلمية، نقص حاد في محاضري المختبرات، الغاء حصص الجمعية الرياضية المدرسية بالعديد من المؤسسات التعليمية رغم أداء واجبها وتقليص الحصص الزمنية والخصاخص المهمول للأطر التربوية والإدارية بجميع الأسلاك.

(2) يدين بشدة إقدام الوزارة الوصية، على نشر لوائح إسمية للأستاذة/ات المرضى "المتغيبين برخصة" وإفشاء السر المهني، في الوقت الذي يتم التستر عن الموظفين الأشباح.

(3) يطالب الحكومة بالاستجابة للمطلب المشروع لنساء ورجال التعليم بمختلف فئاتهم ويحذر من مغبة تحملهم تبعات الأزمة الاقتصادية التي تعرفها بلادنا، كما يحذر من الاستمرار في تبني السياسات الطبقية من طرف الدولة وتطبيق توصيات المؤسسات الدولية، والاستمرار في النهب الاقتصادي لخيرات البلاد، ومؤسسة الفساد واقتصاد الربيع.

(4) يستذكر المس والتضييق على حرية العمل النقابي من خلال اقتطاعات غير المشروع عن أجور المضربين/ات، والهجوم الممنهج من طرف بعض المسؤولين بالمدبريات الإقليمية بالجهة، على أعضاء المكاتب الإقليمية ومناضلات ومناضلي الجامعات المتعاطفين معها، آسفـي نونـجا.

(5) يطالب بالتراجع عن التشغيل بالعقدة وترسيم كل الأستاذة المتعددين حالياً مع الكف عن ترهيبهم وضرب استقرارهم ويندد بترسيب البعض منهم بسبب انتقامتهم السياسية بعدما اجتازوا المبارزة الكتابية والشفوية بنجاح.

(6) يساند النضالات التي تخوضها فروع "الجامعة" على مستوى الجهة وكافة الفئات المتضررة مع المطالبة بفتح حوار جاد ومسؤول معها.

(7) يحمل إدارة الأكاديمية مسؤولية التلقيبات في التكليفات الإدارية والتربية ويطالب بفتح تحقيق فيها، إعمالاً للتبيير الشفاف والتزيه والديمقراطي.

(8) يحمل الأكاديمية مسؤولية ما يحاك ضد الشغيلة التعليمية بالجهة، فبدل البث في الاختلالات التي عرفتها الحركة الجهوية لهذا الموسم، كعدم الإعلان عن المناصب الشاغرة الحقيقة، والتأخر في معالجة طعون نساء ورجال التعليم في الحركة الجهوية وإيجاد حل للمتضاررات والمتأذين من الحركات الانقلالية...، تمادت في خلق مشاكل جديدة من خلال عملية تببير الفائض وسد الخصاص، وإعادة الانتشار بين المدبريات...

(9) يطالب بالاستجابة لمطلب كافة الفئات: الدكتورة، حاملي الشهادات العليا، ضحايا النظمتين، الأساتذة المتدربين المرسيين، الزنزانة 9، الإدارة التربوية (مدبرون، نظر، رؤساء الأشغال، حراس عامون)، ملحقو الإدارة والاقتصاد، هيئة التسخير والمراقبة المالية والمالية، الملحقون التربويون، المبرزون، أطر التوجيه والتخطيط، العرضيون سابقاً، المساعدون الإداريون، المساعدون التقنيون، المحررون، المتصرفون، التقنيون، المهندسون، أعيان الحراسة والنظافة بشركات المقاولة، أطر التعليم الأولى، أستاذة التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة...

(10) يعلن تضامنه اللاشروط مع المناضل يوسف العلوى، عضو الجامعة الوطنية للتعليم - التوجه الديمقراطي للتعليم - التوجه الديمقراطي ومع كل الاحتجاجات الاجتماعية ضد التهميش والإقصاء والحكراـ وبالحسـيمة وزاكـرة وـفي كل أـنـحـاء المـغـرـب وـمعـ المـعـتـقـلـينـ المـضـرـبـيـنـ عـنـ الطـعـامـ.

(11) يطالب بإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين ووقف جميع المتبعات القضائية ضد نشطاء الحراك الشعبي.

(12) يعلن استعداده خوض أشكال احتجاجية تصعيدية دفاعاً عن الاستحقاق وتكافؤ الفرص ضد استمرار الزبونية والمحسوبيّة وضداً على تلقيبات الإدارة بمصالح الشغيلة التعليمية ودخول للمكتب الجهوي كامل الصلاحية في تحديد الأشكال النضالية وتوقيتها.

عاشت الجامعة الوطنية للتعليم - التوجه الديمقراطي نقابة ديمقراطية مكافحة مستقلة
عن المجلس الجهوي